الأحداث المغربية

تأسست عام 1998

ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⴰⵎⵖⵔⵉⴱⵉⵜ

■ أسسها: محمد البريني ■ مدير النشر: المختار لغزيوي ■ العدد: 8729 ■ الاثنين 12 صفر 1448 الموافق لـ27 يوليوز 2026 ■ الثمن 5 دراهم

www.ahdath.info الأحداث المغربية alahdathalmaghrabia @ahdathinfooffcielle

الصيف

من مناديأت الحكاية — آثار أقدام بشرية عمرها 90 ألف عام

أسماء فنية خالدة — المعطي البيضاوي.. موهبة في تلحين القصيد

حوار مع «شات جي بي تي» — هل يستطيع الذكاء الاصطناعي أن يبدع؟

الجزائر.. نظام العرايا — عبود: هكذا سطا خونة الجزائر على الحراك

بعد الرباط سيارات أمان ومدار تدخل الخدمة بالعاصمة الاقتصادية

الأمن ينشر «عيونه» الذكية بشوارع كازا

□ الأحداث المغربية

على غرار العاصمة الرباط وابتداء من يوم السبت الأخير، شرعت سيارات أمنية مزودة بأحدث الوسائل التكنولوجية في العمل على مستوى ولاية أمن الدار البيضاء.

ويأتي الشروع في العمل الميداني بسيارتي الدورية الذكيتين «أمان» و«مدار» في إطار استراتيجية المديرية العامة للأمن الوطني الرامية إلى تحديث الأسطول الأمني وتعزيز فعالية التدخلات الميدانية.

وعلى هامش إطلاق الدورية الجديدة بالعاصمة الاقتصادية قال ضابط الشرطة عبد الرزاق صفصافي، رئيس المركز الرئيسي لقاعة القيادة والتنسيق بالنيابة بولاية أمن الدار البيضاء، إن سيارات الدورية الذكية «أمان» و«مدار»، التي تم تطويرها في إطار مشروع مغربي 100 بالمائة، تشكل حلولا تكنولوجية ذكية تعتمد على الذكاء الاصطناعي من أجل الرصد والمراقبة المتنقلة.

وأوضح المسؤول الأمني أن هذه الوحدات المتنقلة تواكب الوحدات الميدانية في إطار رصد وتحليل المعطيات والاستجابة الفورية للتدخلات الميدانية، مضيفا أن هذه التكنولوجيا تساهم في تعزيز حماية الأشخاص والممتلكات، وتدعيم المنظومة الأمنية عبر تحديث وسائل التدخل وملاءمتها مع متطلبات العصر.

وتعتبر الدورية الذكية «أمان»، حسب المديرية العامة للأمن الوطني، نموذجا مبتكرا جرى تطويره بشكل كامل بفضل الكفاءات الهندسية والتقنية التابعة للمديرية العامة، حيث تم تزويد هذه المركبة بمنظومة متكاملة للمراقبة البصرية تعتمد على كاميرات تغطي زاوية 360 درجة، مرتبطة بشكل آني بتطبيقات القراءة الآلية للوحات ترقيم السيارات وتقنية التعرف الآني على وجوه الأشخاص.

وتستند هذه المنظومة على نماذج متطورة للذكاء الاصطناعي تتيح التحقق البصري الفوري أثناء التجول بالشارع العام، مع ربطها المباشر بقاعات القيادة والتنسيق والوحدات الميدانية من خلال شاشة كبرى تضيء مقصورتها الداخلية، مما يؤهلها للعب دور محوري في تنظيم السير والجولان ومكافحة الجريمة.

وفي السياق ذاته، تم أيضا إطلاق سيارة الدورية «مدار» كمنصة مراقبة ذكية متنقلة تحول المركبات العادية إلى وحدات أمنية عالية التقنية باستخدام نفس خوارزميات الذكاء الاصطناعي.

وتتميز هذه المنصة بجهاز أضواء طوارئ مصمم بتقنية الطباعة ثلاثية الأبعاد، يدمج كاميرات عالية الدقة قادرة على التقاط حركة المركبات السريعة في ستة مسارات مرورية متزامنة بشكل دقيق، كما تضم المنصة كاميرا بانورامية مركزية تكمل دورة كاملة في أقل من ثلاث ثوان لتغطية كافة الزوايا الميتة، إلى جانب نظام إشارات ضوئية قوي مدمج خلف الزجاج وفي واقي الصدمات لضمان رؤية مثالية أثناء التدخلات.

تعليمات ملكية سامية لتسليم السلطات المالية مركب محمد السادس للتكوين المهني

المغرب ومالي.. جسر للتنمية وديناميكية جديدة

□ الأحداث المغربية

تفضل جلالة الملك محمد السادس بإعطاء تعليماته الملكية السامية من أجل تسليم سلطات جمهورية مالي مركب محمد السادس للتكوين المهني في مهن البناء والأشغال العمومية والفندقة والسياحة والمطعمة.

وتم إنجاز هذا المركب، الذي يمتد على مساحة مغطاة تبلغ 5200 متر مربع بباماكو من طرف مؤسسة محمد السادس للتنمية المستدامة، ويوفر عرضا للتكوين المهني يستجيب لاحتياجات سوق الشغل.

ويركز المركب، على وجه الخصوص، على اكتساب الكفاءات التطبيقية، والمزاوجة بين التكوين النظري والتطبيق الميداني، فضلا عن الإدماج المهني للشباب.

وسيمكن تشغيل هذه البنية من استقبال ما يقارب 1000 متدرب سنويا في 21 شعبة للتكوين، موزعة بين 12 شعبة مخصصة لمهن البناء والأشغال العمومية، و9 شعب تهم قطاعات السياحة والفندقة والمطعمة.

وخلال زيارة لمركب محمد السادس للتكوين المهني، أكد وزير الخارجية، ناصر بوريطة، أن هذه المبادرة الملكية تندرج في إطار العناية السامية التي يحيط بها جلالة الملك محمد السادس الشباب المالي، والشباب الإفريقي بصفة عامة.

أخنوش: سنفوز بالانتخابات

□ الأحداث المغربية

وجه عزيز أخنوش، رئيس الحكومة والقيادي البارز في حزب التجمع الوطني للأحرار، رسالة تفاؤل وثقة إلى مناضلي حزبه، مؤكدا أن «الأحرار» ماض في طريقه نحو الاستحقاقات الانتخابية المقبلة بثبات، معبرا عن قناعته بأن المواطنين يريدون من يشتغل ويحقق الإنجازات، قبل أن يخاطب الحاضرين بالقول: «أنتم من ستربحون الانتخابات».

وقال أخنوش، خلال لقاء تواصلي نظمه حزب التجمع الوطني للأحرار، أول أمس السبت بمدينة الداخلة، بحضور نحو 3 آلاف من المواطنين، إن الحزب «ماض في طريقه، ونتقدم إلى الأمام ونبني من أجل المستقبل»، مشددا على أن «الأحرار» لا يمكنه أن يضيع وقت البلاد أو وقت المواطنين، معتبرا أن هذه المقاربة هي التي تميز الحزب عن غيره.

وأكد أخنوش أن الاستعداد للاستحقاقات الانتخابية لا ينبغي أن يكون مرتبطا باللحظات الأخيرة أو بمنطق إعداد اللوائح واستقطاب الأسماء، وإنما هو مسار طويل يقوم على العمل الميداني والتأطير المستمر والقرب من المواطنين والإنصات لانتظاراتهم.

المجلس الأعلى للسلطة القضائية يرسم معالم التطبيق الموحد للإصلاح

تنزيل قانون المسطرة المدنية الجديد

□ الرباط فطومة نعيمي

لم تكتف الدورية، التي وجهها الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، محمد عبد النباوي، بشأن تنزيل مقتضيات القانون رقم 58.25 المتعلق بالمسطرة المدنية الجديد بتفسير المستجدات، التي جاء بها النص التشريعي، بل قدمت إطارا عمليا لتوحيد كيفية تطبيقه داخل مختلف محاكم المملكة، بما ينسجم مع الأهداف التي ابتغاها المشرع في تحديث العدالة المدنية وتعزيز نجاعتها.

وتبرز أهمية الدورية، التي تم توجيهها إلى نائب الرئيس الأول لمحكمة النقض والرئيسة الأولى والرؤساء الأولين لمختلف محاكم الاستئناف ورئيسات ورؤساء مختلف المحاكم الابتدائية، في كونها تأتي مع دخول القانون الجديد حيز التنفيذ، حيث تسعى إلى مواكبة مرحلة الانتقال من النص القانوني إلى الممارسة القضائية، من خلال توجيه المسؤولين القضائيين والقضاة إلى اعتماد قراءة موحدة للمقتضيات الجديدة، بما يحد من تفاوت التأويل ويعزز الأمن القانوني واستقرار العمل القضائي.

وفي هذا الإطار، تؤكد الدورية أن تنزيل القانون الجديد لا يقتصر على تطبيق قواعد إجرائية مستحدثة، وإنما يهدف إلى تحسين تدبير الخصومة المدنية، وتسريع وتيرة الفصل في القضايا، مع المحافظة على الضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة والحقوق المخولة للأطراف.

ومن أبرز المحاور، التي ركزت عليها الدورية إعادة تنظيم الزمن القضائي، إذ شددت على ضرورة احترام الآجال القانونية الجديدة التي أقرها القانون في مختلف مراحل الدعوى، بما في ذلك إعداد الملفات، وإجراءات التحقيق، والبت في بعض الطلبات، وإحالة الطعون، في توجه يروم الحد من أسباب إطالة أمد النزاعات وتحسين نجاعة الأداء القضائي.

كما أولت الدورية عناية خاصة لمسطرة الطعون، باعتبارها إحدى أهم مستجدات الإصلاح، حيث أوضحت المقتضيات الجديدة المنظمة لآجال وإجراءات الطعن، بما يحقق التوازن بين ضمان حق التقاضي وممارسة طرق الطعن القانونية من جهة، وتعزيز استقرار الأحكام والمراكز القانونية من جهة أخرى.

السجل الاجتماعي الموحد لتقديم المنح الجامعية

□ سميرة فرزاز

أعلنت وزارتا الداخلية والتربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة انطلاق عملية إيداع طلبات الاستفادة من منح التعليم العالي والتكوين المهني برسم السنة الجامعية 2026-2027، مع اعتماد السجل الاجتماعي الموحد كمرجع أساسي لتحديد المستفيدين.

وجاء في مذكرة مشتركة موجهة إلى ولاة الجهات وعمال العمالات والأقاليم، ومديري الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، والمديرين الإقليميين، أن نظام المنح الدراسية أسند مهمة البت في طلبات الاستفادة وحصر لوائح المستفيدين إلى لجنة وزارية، عوض اللجان الإقليمية، مع منحها صلاحية تحديد عتبة الاستفادة وكيفيات توزيع المنح سنويا بناء على معايير السجل الاجتماعي الموحد.

ودعت الوزارتان مختلف المسؤولين الترابيين والتربويين إلى تعبئة الإمكانات البشرية واللوجستية اللازمة لإنجاح هذه العملية، مع تكثيف حملات التحسيس والتواصل لفائدة التلميذات والتلاميذ وأسرهم، لحثهم على احترام الآجال المحددة من 15 يوليوز الجاري إلى 18 أكتوبر القادم، واستيفاء جميع الشروط المطلوبة.

وأكدت المذكرة أن اللجنة الوزارية ستتولى بعد انتهاء فترة إيداع الطلبات حصر لوائح المستفيدين الذين استوفوا شروط الاستفادة، اعتمادا على التنقيط الممنوح لأسرهم ضمن السجل الاجتماعي الموحد، قبل إحالة اللوائح إلى المكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية من أجل مباشرة إجراءات صرف المنح.

وشددت المذكرة على أن التسجيل بالسجل الاجتماعي الموحد أصبح شرطا أساسيا للاستفادة من منح التعليم العالي، مبرزة أن أي مستفيد لا يستوفي هذا الشرط ستسحب منه صفة الاستفادة، ولن تصرف له الأشطر المتبقية من المنحة الدراسية.

متابعة 8 متهمين في حالة اعتقال و11 في حالة سراح

انهيار عمارتين بفاس.. إنهاء التحقيق التفصيلي

□ فاس روشدي التهامي

أنهى قاضي التحقيق بالغرفة الأولى للتحقيق المكلف بالبحث والتحقيق في قضايا وملفات الجرائم المالية باستئنافية فاس التحقيق التفصيلي مع المتهمين المتابعين في ملف مصرع 22 شخصا وإصابة مجموعة أخرى بجروح متفاوتة الخطورة بعد انهيار بنايتين سكنيتين بحي المستقبل بمقاطعة زواغة بعد الاستماع إلى جميع المصرحين وتقسيمهم إلى مجموعات لكثرة عددهم.

وأحال قاضي التحقيق على الوكيل العام للملك لدى استئنافية فاس مسطرة التحقيق لتقديم ملتمساته واستنتاجاته النهائية قبل أن يتخذ المسؤول القضائي القرار القانوني المناسب على ضوء ما كشف عنه البحث التفصيلي مع ثمانية متهمين متابعين في حالة اعتقال ضمنهم عونا سلطة وموظفون بالجماعة ووسيط عقاري ومقاول ومالكو العمارتين المنهارتين، و11 متهما في حالة سراح مؤقت من بينهم رئيس مقاطعة زواغة المنتمي لحزب الاستقلال ونائبه الأول المنتمي لحزب الأحرار المكلف بقطاع التعمير ونائبه الثاني المنتمي لحزب الأصالة والمعاصرة.

وكان الوكيل العام بعد استنطاقه المشتبه فيهم المحالين عليه من طرف الفرقة الجهوية للشرطة القضائية قد وجه إليهم تهما تتعلق بـ«الإرشاء والارتشاء والتصرف في مال غير قابل للتفويت وتسليم وثائق إدارية لمن لا حق له فيها والتسبب في القتل والجرح غير العمديين بالإضافة إلى تهم أخرى ينتظر أن يسطرها قاضي التحقيق بعد استكمال الإجراءات القانونية اللازمة.

من صميم

عادي جدا!

انضم فوزي لقجع إلى المكتب السياسي لحزب الأصالة والمعاصرة فيما يمكن اعتباره حدث نهاية الأسبوع حزبيا في المغرب.

رجل دولة، وكفاءة مكرسة في مجال اشتغاله منذ سنوات، سواء على رأس الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، أو على رأس وزارة الميزانية، قرر الالتحاق بحزب مغربي، ماذا في ذلك؟

لا شيء، سوى أن العديدين لم يؤمنوا بهذا اللاشيء، وأطلقوا العنان لكل ما تتخيلونه، ولكل ما أنتم عاجزون عن تخيله من تهيؤات واستيهامات حول الموضوع.

في مقدمة الغاضبين الهاربين إلى هذه الاستيهامات، حزب «العدالة والتنمية» طبعا.

أحد المقربين من هذا الحزب، والمبعدين عن قيادته بالمناسبة، أسر لهذه الجريدة أن الكابوس الذي ظل يزور منذ أسابيع عديدة أمين عام «البيجيدي»، الرجل الذي لم يعد قابعا في صالونه، بل أضحى يتكئ على عصاه مع قرب الانتخابات لكي يرى الناس ويرونه، هو كابوس التحاق «فوزي»، مثلما أسمته فاطمة الزهراء المنصوري خلال تقديمه، بحزب «البام».

لذلك أطلق بنكيران القلة التي لازالت تنصره في البودكاستات، وبرامج الويب المستعجلة، لكي تسفه الخطوة، ولكي تقول عنها الشيء الكثير.

ما الذي يخيف الرجل وما تبقى من حزبه معه من التحاق لقجع بالأصالة والمعاصرة؟

جواب صديقنا القيادي السابق في «البيجيدي» واضح: «بنكيران خاض المعركة الخطأ، وقراءاته كلها للمشهد الحزبي المغربي لم تضع في اعتبارها هذا المستجد أبدا. وحتى في أقصى لحظات تشاؤمه، وهي أضحت كثيرة في الأشهر الأخيرة (والعهدة على صديقنا المتحدث إلينا) ظل مقتنعا بأن حروبه الدونكيشوطية ضد عزيز أخنوش وضد جزء كبير من الصحافة الوطنية المغربية، هي حروب كفيلة بأن تضمن له يوم 23 شتنبر الرتبة الأولى بين الأحزاب، والعودة من جديد إلى جنة الحكومة، التي لازال مقتنعا أنه أخرج منها دون أن تمتد يده إلى التفاحة، رغم أنه كان راغبا في قطفها والتهامها وحده».

اليوم تغيرت المعادلة كلها في رأس الرجل الذي كان قابعا في الصالون، وتلك خاصية أساسية من خاصيات المشهد الحزبي والسياسة في المغرب.

كلما توقعتها في مكان أتتك من موقع آخر. ولذلك يمارس الناس السياسة في المغرب، وفق استثناء نبوغنا المغربي الذي يعرف، منذ قديم القرون والدولة هنا قائمة منذ قديم القديم، أن وضع البيض كله في سلة واحدة، أمر لا يفيد لا السلة ولا البيض، ويتسبب في ضياع الأولى وفسادها، وفي تكسير البيض وفساده.

ولذلك أيضا لم يستغرب من يتابعون الوضع جيدا ما وقع، وما يقع، وما سيقع، واكتفوا بالقول بكل إيمان وتسليم مغربيين: عادي جدا، وكفى.

لماذا تمثل تجربة «مصالحة» نموذجا يستحق الدراسة؟

مكافحة التطرف بمنطق الإدماج

□ ياسين عمري

أعلن المغرب مؤخرا عن إطلاق أول برنامج متخصص لإعادة تأهيل العائدين من بؤر التوتر، في خطوة تعد امتدادا لتجربة «مصالحة» التي انطلقت سنة 2017، وهذا ليس مجرد حدث إداري عابر، بل يستحق التوقف عنده باعتباره مؤشرا على تحول عميق في الفلسفة المغربية لمكافحة التطرف: الانتقال من منطق العقاب الأمني الصرف إلى منطق الإدماج والمصالحة المجتمعية.

فلطالما كانت مقاربات مكافحة الإرهاب في كثير من دول العالم تراهن على البعد الأمني والقضائي كخط دفاع أول وأخير، معتبرة أن السجن كفيل وحده بحماية المجتمع من خطر التطرف، غير أن التجارب الدولية المتراكمة على مدى العقدين الأخيرين أثبتت أن هذا الرهان قاصر.

فالسجون قد تتحول أحيانا إلى بيئات حاضنة لإعادة إنتاج التطرف بدل احتوائه، خاصة حين تغيب برامج التأهيل الفكري والنفسي والاجتماعي المصاحبة للعقوبة، من هذا المنطلق، تبدو تجربة «مصالحة» المغربية استثناء لافتا.

فالتجربة المغربية مكنت من تطوير البرنامج وتوسيع مجالات تدخله، قبل أن تنتقل إلى مستوى مؤسساتي أكثر استدامة عبر إحداث مركز متخصص يحمل اسم «مركز مصالحة».

ما يميز هذه المقاربة أن البرنامج لا يكتفي بالتفكيك الفكري والديني للخطاب المتطرف، وهو أمر ضروري لكنه غير كاف، بل يقرن ذلك بالمواكبة النفسية والاجتماعية والقانونية، وصولا إلى دعم الإدماج الاقتصادي وإشراك الأسر في مسار التأهيل.

هذا التكامل بين الأبعاد المختلفة هو بالضبط ما تشير إليه الأدبيات الأكاديمية الحديثة حول «منزوعي التطرف» (Disengagement and Deradicalization) بوصفه شرطا أساسيا لنجاح أي برنامج إعادة تأهيل، فالخروج من دائرة التطرف ليس قرارا فكريا فحسب، بل عملية نفسية واجتماعية معقدة تتطلب بدائل حقيقية للهوية والانتماء التي كان يوفرها التنظيم المتطرف للفرد.

لكن ما يستحق النقاش هو التحدي المرتبط بقدرة المجتمع المستقبل على استيعاب هؤلاء العائدين، دون وصم أو إقصاء، وهو ما يستدعي مجهودا مجتمعيا موازيا لا يقل أهمية عن المجهود المؤسساتي داخل السجون.

من زاوية بحثية، تمثل تجربة «مصالحة» حقلا خصبا لدراسة العلاقة بين الأمن الوقائي والعدالة التصالحية في سياق عربي وإسلامي، حيث توظف المرجعية الدينية نفسها كأداة لتفكيك الخطاب المتطرف بدل تركها حكرا على التأويلات المتشددة.

هذا البعد يكتسب أهمية خاصة في النقاش الأكاديمي الدولي حول مكافحة الإرهاب، الذي لطالما اتهم بالتركيز المفرط على النماذج الغربية العلمانية في برامج إعادة الإدماج، متجاهلا خصوصية السياقات الثقافية والدينية لمناطق أخرى من العالم.

في الختام، لا يمكن اعتبار برنامج «مصالحة» وصفة جاهزة أو حلا نهائيا لظاهرة معقدة كالتطرف العنيف، لكنه يقدم نموذجا يستحق التوثيق والتحليل النقدي: نموذج يراهن على أن مكافحة التطرف الحقيقية لا تبنى فقط بالردع، بل أيضا بإعادة بناء الإنسان وربطه من جديد بمجتمعه.

ولعل ما يمنح التجربة المغربية أهمية إضافية هو أنها تتقاطع مع النقاشات الجارية في الولايات المتحدة الأمريكية حول مستقبل سياسات مكافحة التطرف العنيف، حيث يتزايد الاهتمام بالانتقال من المقاربات الأمنية التقليدية إلى استراتيجيات الوقاية وإعادة الإدماج وبناء القدرة المجتمعية على مقاومة التطرف.

وفي هذا السياق، تبدو تجربة «مصالحة» المغربية جديرة بأن تطرح كحالة دراسية (Case Study) في مراكز البحث والجامعات الأمريكية، ليس باعتبارها نموذجا قابلا للاستنساخ، بل بوصفها تجربة تنبع من خصوصية ثقافية ودينية مختلفة، وتقدم معطيات عملية يمكن أن تثري النقاش الدولي حول أفضل السبل للحد من التطرف العنيف وإعادة تأهيل المنخرطين فيه.

وهذا بالذات ما يجعل من هذه التجربة المغربية مادة غنية لأي بحث يسعى لفهم أدوات الدولة الحديثة في التعامل مع أحد أعقد تحديات الأمن الإنساني المعاصر.

* إعلامي وباحث في القانون الدستوري والعلوم السياسية